[۴]

الحاشية على

رسالة إثبات العقل المجرّد للطوسي وشرح الدّواني عليها

مولا شمسا الجيلاني (ره)

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم[1]

[إشارة إلى كلام المصنّف]

«قال المحقّق: إنّا لا نشكّ في كون الأحكام اليقينيّة الخ...»[2]

[ذكر ملخّص استدلال المصنّف]

ملخّص استدلاله قدّس سرّه:

[المقدّمة الأولى]

إنّ لنا أحكاماً كثيرةً صادقةً بيقين، و أحكاماً كثيرةً[3] كاذبةً بيقين؛ كاعتقادات الجهّال و اعتقادات[4] أصحاب الجهل المركّب.

[المقدّمة الثالثة] [٤١]

و الاعتقادات الصّادقة اليقينيّة و الكاذبة بيقين مشتركتان في الوجود الذّهنى، و مختلفتان باعتبار وجود آخر، و هو الوجود في نفس الأمر؛ على ما عرفت مشروحاً فيما سبق.

---

١. مج ٩: متن رساله خواجه طوسى به طور كامل آورده شده است؛ مج ٨: + هذه حاشيةٌ على رسالة إثبات العقل للمحقّق الطّوسي رحمه الله
٢. دا ٣: ~ «قال المحقق...».
٣. دا ٣: ~ كثيرة
٤. مج ٨: اعتقاد

[المقدّمة الرابعة]

فالأحكام الصّادقة بيقين، لها وجودٌ آخر بحسب نفس الأمر و لا دخل لاعتبار المعتبر و تصوّر المتصوّر في ذلك الوجود كالحكم بأنّ الواحد نصف الإثنين و الكلّ أعظم من الجزء و أمثالهما. فإنّ الحكم فيهما صادق بيقين.

[المقدّمة الخامسة]

و لا يكون لذلك الحكم الصّادق ربطٌ بزمانٍ و لا مكانٍ و لا وضعٍ من الأوضاع و لا حيّزٍ من الأحياز. و لا دخل لاعتبار المعتبر و تصوّر المتصوّر في ثبوت الحكم اليقيني؛ على ما عرفت مراراً،[١] فيكون صادقاً أزلاً و أبداً.

و ذلك الحكم الصّادق أزلاً و أبداً يكون حكماً صادقاً مطابقاً لنفس الأمر[٢] فيكون لذلك الحكم الصّادق[٣] وجودٌ آخر وراء الوجود في ذهننا، و هو الوجود في نفس الأمر. و يكون الوجود الذّهنى مطابقاً ــ بالكسر ــ للوجود بحسب نفس الأمر أزلاً و أبداً.[٤]

[المقدّمة الثّانية للمصنّف]

و المطابقة لا توجد إلّا بين أمرين يكون أحدهما مطابقاً ــ بالكسر ــ و الآخر مطابقاً ــ بالفتح ــ فالحكم الصّادق الّذي في ذهننا، مطابق ــ بالكسر ــ و الحكم الّذي يكون مطابقاً ــ بالفتح ــ هو الحكم الموجود في[٥] نفس الأمر.

و لمّا فرض أنّ ما في ذهننا صادقٌ أزلاً و أبداً و كلّ حكمٍ[٦] صادقٍ أزلاً و أبداً يكون مطابقاً ـ بالكسر ـ لنفس الأمر[٧] أزلاً و أبداً، و هذا لا يتصوّر إلّا بعد تحقّق أمرٍ أزليٍّ يكون ذلك الأمر الأزلي محلّاً لجميع الأحكام الصّادقة، و يحصل المطابقة بين الأحكام الصّادقة الّتي في

١. مج ٨، دا ٣: ~ على ما عرفت مراراً
٢. مج ٨: لما في نفس الأمر
٣. مج ٨: الآخر
٤. مج ٩: ~ أزلاً و أبداً.
٥. مج ٩: ~ الحكم الموجود في
٦. مج ٨: ~ حكم
٧. مج ٩: لنفس الأمر: «للوجود بحسب نفس الأمر».

أذهاننا و بين الأحكام الصّادقة الّتي تكون مرتسمةً في ذلك الأمر الأزلي لأنّ الأحكام الصّادقة صورٌ علميّةٌ يقينيّةٌ. فلا يجوز قيامها بذاتها و إلّا يلزم المُثُل الأفلاطونيّة.

و لمّا كان جميع الأحكام الصّادقة [شيئاً][1] يكون صدقها أزليّاً[2]، تكون صادقةً[3] ازليّاً[4]. فلابدّ أن يكون لجميع تلك الأحكام الصّادقة مطابقٌ ـ بالفتح ـ، فيجب أن يكون ذلك الأمر محلاًّ لجميع الأحكام الصّادقة بحيث لا يفوت عنه شيءٌ من الأحكام الصّادقة الأزليّه سواءٌ كانت تلك الأحكام يتصوّرها ذهنٌ من أذهاننا، أولا؛ لأنّ صدق الأحكام الصّادقة الأزليّة غير متعلّقٍ بتصوّر متصوّرٍ و إدراك مدركٍ و اعتبار معتبر؛ فلابدّ أن يكون ذلك الأمر الأزلى انتقش فيه صور جميع الأحكام الصّادقة أي الصّور التّصديقيّة اليقينيّة الصّادقة.

و تكون تلك الأحكام الصّادقة الأزليّة المرتسمة فيه في الأزل مطابقات ـ بالفتح ـ للأحكام الصّادقة الأزليّة الّتي في أذهاننا و ما في أذهاننا مطابقاتٌ ـ بالكسر ـ على ما عرفت مراراً ـ، فوجب أن يكون في الأزل موجودٌ أزليٌّ قائمٌ بذاته لا ربط له بزمانٍ و لا مكانٍ و وضعٍ و حيّزٍ، فيكون ذلك الأمر مجرّداً في ذاته و فعله و محلّاً لجميع صور[5] الأحكام اليقينيّة الصّادقة الأزليّة بحيث لا يفوت عنه شئ من الأحكام الصّادقة الأزليّة.

[بطلان كون ذلك الموجود المجرّد واجبَ الوجود]

و ذلك الموجود المجرّد إمّا أن يكون واجب الوجود بالذّات و هو باطلٌ، لأنّ الواجب بالذّات يمتنع أن يصير محلاًّ للكثرة، فبقي أن يكون جوهراً مجرّداً[6].

[التّعابير عن الموجود المجرّد المذكور]

و لنسمّه بالعقل و هو الّذي يعبّر عنه بالعقل الأوّل في كتب الحكمة و في القرآن الكريم تارةً باللّوح المحفوظ و تارةً بالكتاب المبين المشتمل على جميع صور[7] الأوّلين و الآخرين فلو لم يكن ذلك الموجود الكذائى، لم يحصل المطابقة بين الأحكام الصّادقة الأزليّة الحاصلة

١. مج ٨، دا ٣: ~ شيئاً
٢. مج ٨، دا ٣: + و أبديّاً
٣. مج ٩: + أزلاً
٤. دا ٣، مج ٨: ~ تكون صادقةً أزلياً
٥. مج ٨، دا ٣: ~ صور
٦. مج ٨: ~ مجرّداً جوهراً
٧. مج ٨: + جميع

في أذهاننا، و بين الأحكام الموجودة في نفس الأمر. فوجود جميع الأحكام الصّادقة الأزليّة بحيث لا يشذّ عنها شيءٌ من الأحكام الصّادقة الأزليّة في ذلك العقل بطريق الارتسام فيه، مصحّح لحصول المطابقة بين الأحكام[١] الصادقة[٢] الأزليّة الّتي تحصل في أذهاننا، و بين الأحكام الصّادقة المرتسمة في ذلك العقل أزلاً و أبداً. لأنّك قد[٣] عرفت أنّ المطابقة لا يتصوّر[٤] بدون الإثنينيّة. فوجود ذلك العقل الأزلي[٥] الّذي[٦] هو المحلّ المرتسم فيه في الأزل صور جميع الأحكام الصّادقة الأزليّة بحيث[٧] لا يشذّ عنها شيءٌ من الأحكام الصّادقة الأزليّة، ضروريٌّ لتصحيح تحقّق المطابقة. فلولاه لامتنع وجود المطابقة للأحكام الصّادقة.[٨]

[٩]هذا محصّل استدلاله.

[إيرادات المحشّي على المصنّف]

و فيه بحثٌ من وجوه:

[الإشكال] الأوّل:

أنّه يلزم بناءً على القول بوجود موجودٍ أزليٍّ قائم بنفسه سوى الواجب جلّ شأنه و هو منفيٌّ بإجماع الملّيّين و بالبراهين العقليّة أيضاً؛ فمن أراد الاطّلاع عليها[١٠] فليراجع إليها في رسالتنا المعمولة في *إثبات حدوث العالم*.

و [الإشكال] الثّاني:

أنّ المطابقة و إن لم يحصل بدون الإثنينيّة[١١] لكن لا نسلّم أنّه لابدّ من الإثنينيّة المتباينة[١٢] المنفصلة[١٣] في الوجود المتعدّد بالشّخص، بل يكفي الإثنينيّة الحاصلة بالمغايرة الاعتباريّة الذّهنيّة كما في «الإنسان نوعٌ» و «الحيوان جنس». و في[١٤] «الأربعة زوجٌ»، إذا كان المراد إثباتُ الزّوجيّة في الذّهن؛ لأنّك قد عرفت أنّ الوجود الذّهني قسمان:

١. مج ٩: ~ الأحكام ٢. مج ٨: + و ٣. دا ٣: لا شك أنّك ٤. مج ٨: ~ لا يتصوّر
٥. مج ٨: ~ الأزلى ٦. دا ٣: ~ الّذي ٧. دا ٣: ~ بحيث ٨. مج ٨: ~ للأحكام الصّادقة
٩. مج ٨: + و ١٠. مج ٨، دا ٣: ~ عليها ١١. دا ٣: الإثنين
١٢. دا ٣، مج ٨: ~ المتباينة ١٣. مج ٨: ~ المنفصلة
١٤. مج ٨: ~ في

[أقسام الوجود الذّهني]

أحدهما: الوجود الذّهني المشترك بين الصّوادق و الكواذب و هو أصل الوجود الذّهني.

و **ثانيهما**: نحو الوجود الذّهني المختصّ بالصّوادق، و هو الّذي يعبّر عنه بالحاذى حذو الخارجي على ما عرفت فيما سبق مشروحاً.

و الحاصل: أنّ الأحكام إن كانت أحكاماً خارجيّةً نحو زيدٌ كاتبٌ بالفعل، فحينئذٍ [1] يحصل المطابق بالكسر و المطابق بالفتح فالمطابق بالكسر هو ما في الذّهن، و المطابق بالفتح هو ما في الخارج. و لا احتياج في ذلك إلى وجود العقل و إلى ارتسام الأحكام اليقينيّة في ذلك العقل على ما عرفت فيما سبق.

و إن كانت أحكاماً ذهنيّةً. فالمطابق بالكسر هو ما في الذّهن بما هو [2] في الذّهن و المطابق بالفتح هو ما في الذّهن أيضاً لكن باعتبارٍ آخر و هو الوجود الذّهني الحاذي حذو الخارجي على ما عرفت فيما سبق.

[كفاية المغايرة الاعتباريّة في حصول المطابقة]

و المغايرة الاعتباريّة كافية في حصول المطابقة، كما أنّ المغايرة الاعتباريّة العلقيّة كافيةٌ في الفرق بين الكلّي و الجزئي. فإنّ حقيقة الإنسان إذا حصلت في الذّهن فيحصل لها اعتباران:

أحدهما من حيث أنّها متمثّلةٌ في ذهنٍ شخصيّ. فباعتبار التمثّل الذّهني جزئيٌ شخصيٌّ ذهني، و مع قطع النّظر عن التّمثّل الذّهني أي أخذها بما هي هي مع قطع النّظر عن التّمثّل الذّهني كلّي.

فلا نسلّم أنّ وجود العقل في الأزل ضروريٌّ لتصحيح المطابق بالكسر و المطابق بالفتح. لأنّا صحّحنا المطابق بالكسر و المطابق بالفتح بلا احتياج إلى وجود العقل في تصحيح المطابق بالكسر و المطابق بالفتح قطعاً، على ما عرفت فيما سبق تفصيلاً؛ بل قد بيّنّا أنّه لو كانت المطابقة [3] باعتبار وجود الأحكام الصّادقة في العقل، يلزم الفساد؛ فلا نطول بإعادته.

---

١. مج ٩: «فحينئذٍ»: في
٢. مج ٩: ~ هو
٣. مج ٨، دا ٣: ~ المطابقة

و[1] [الإشكال] الثّالث:

أنّه إذا كان ما سوى اللّه تعالى[2] حادثاً ـ كما هو الحقّ عقلاً و نقلاً ـ فيكون جميع ما سوى اللّه تعالى معدوماً في الأزل و قد عرفت أنّ المعدوم بما هو معدومٌ لا يثبت له شيءٌ أصلاً[3] و قد[4] يكون جميع الأشياء مسلوبةً عنه سلباً بسيطاً تحصيليّاً حتّى الذّات و الذّاتيّات؛ فلا يصحّ عقد قضيّةٍ موجبةٍ صادقةٍ أزليّةٍ يكون موضوعها ممكن الوجود سواءٌ كانت تلك القضيّة الموجبة الصّادقة الأزليّة خارجيّةً أو ذهنيّةً ـ على ما عرفت فيما سبق مشروحاً ـ فالحكم بأنّ الواحد نصف الإثنين و الكلّ أعظم من الجزء و نحوهما صادقٌ أزلاً كاذبٌ أزلاً؛ لأنّه لو كان «الواحد نصف الإثنين» صادقاً في الأزل، يلزم وجود الواحد و الإثنين في الأزل. و العقل و النّقل قد حكما بأّن ما سوى اللّه تعالى معدومٌ في الأزل. و قد عرفت أنّ المعدوم بما هو معدوم، يكون[5] جميع الأشياء مسلوبةً عنه، حتّى الذّات و الذّاتيات.[6]

و لا شكّ أنّ الحكم عبارةٌ عن الصّورة العلميّه الإذعانيّة. و إذا فرض أنّ الحكم الصّادق يكون صدقه أزليّاً، و صدقه عبارةٌ عن مطابقته مع نفس الأمر، فيلزم أن يكون في نفس الأمر حكمٌ موجود أزليّ، يكون هو المطابق بالفتح. و قد عرفت أنّ الحكم عبارةٌ عن الصّورة العقليّة الإذعانيّة، فيلزم أزليّة تلك الصّورة مع أزليّة المحلّ الّذي حالّةٌ فيه و أزليّة ما سوى اللّه تعالى باطلةٌ، فلا يصحّ القول بأنّ صدقَ الحكم أزليٌّ.

[الجواب عن السّؤال المقدّر]

لا يقال: المستدلّ ادّعى أزليّة صدق الحكم لا أزليّة تحقّق الحكم. و فرق ما بين صدق الحكم و تحقّق الحكم؛ لأنّ[7] تحقّق الحكم و وجوده في الأزل مستلزم لوجود المحكوم عليه و وجود المحكوم[8] به أيضاً في الأزل. و أمّا صدق الحكم لا يكون مستلزماً لوجود المحكوم عليه و المحكوم[9] به في الأزل. مثلاً إذا قلنا: «كان زيدٌ قائماً في الزّمان الماضي»، فنحكم الآن بصدق هذا الحكم، فزمان الحال ظرف صدق الحكم لا تحقّق الحكم، لأنّ الحكم قد تحقّق في

۱. مج ۸: ~ و ۲. دا ۳: ~ تعالى ۳. مج ۹: قطعاً ٤. دا ۳، مج ۸: ~ قد
۵. دا ۳، مج ۸: ~ يكون ٦. دا ۳، مج ۸: ~ حتّى الذّات و الذّاتيات
۷. مج ۹: ~ لأنّ ۸. مج ۸: ~ وجود المحكوم ۹. مج ۸: ~ المحكوم

الزّمان الماضي، لأنّ الحكم بقيام زيد و هو تحقّق قيام زيد لا يكون في زمان الحال بل في الزّمان الماضي فقط.

فظهر أنّه يجوز أن يكون صدق الحكم ثابتاً دائماً و لا يكون تحقق الحكم دائماً؛ و مثل هذا جارٍ في الأحكام الكلّية الصّادقة الغير المتعلّقة بزمانٍ و مكانٍ و وضعٍ و حيّزٍ و وقتٍ.[١] فإنّ النّفوس النّاطقة[٢] الإنسانيّة الحادثة تحكم أحكاماً حادثةً و تكون تلك الأحكام صدقها أزليّاً، كحكم أحدنا من النّفوس النّاطقة الإنسانيّة الحادثة بأنّ الواحد نصف الإثنين و أمثاله.

فإنّك[٣] قد عرفت أنّ مثل هذا الحكم لا يكون صدقه متعلّقاً بزمانٍ و مكانٍ و وضعٍ و حيّزٍ و وقتٍ دون وقتٍ فيكون صادقاً أزلاً و أبداً.

و صدق الحكم عبارةٌ عن مطابقته لنفس الأمر، و هذه المطابقة لا تكون في وقتٍ دون وقتٍ و زمانٍ دون زمانٍ فتكون تلك المطابقة ثابتةً أزلاً و أبداً، فيلزم أن يكون في نفس الأمر مطابقٌ ـ بالفتح ـ لأنّ المطابقة لا تحصل إلّا بين أمرين. فيكون الحكم الّذي في «الواحد نصف الإثنين» و أمثاله صادقاً أزلاً و أبداً. و صدق الحكم عبارةٌ عن مطابقته للواقع و[٤] نفس الأمر، فلابدّ من وجودٍ آخر جوهريّ عقليٍ انتقش فيه جميع المطابقات ـ بالفتح ـ على ما عرفت مراراً، و يكون المطابقة ثابتةً بالقياس إليها و يكون المطابق ـ بالكسر ـ الحكم الّذي في ذهننا و المطابق ـ بالفتح ـ هو الحكم الّذي يكون مرتسماً في الجوهر المجرّد الأزليّ الّذي هو العقل الكلّي،[٥] على ما صرّح به المحقّق «قدّس سرّه».

لأنّا نقول: صدق الحكم وصفٌ ثابتٌ للحكم و نعتٌ له، و ثبوت صفةٍ لموصوفٍ فـي أيّ وعاءٍ من أوعية الوجود، لا يمكن بدون وجود الموصوف في ذلك الوعاء. فإذا فرض كون صدق الحكم أزليّاً، فيلزم أن يكون الحكم موصوفاً بالصّدق في الأزل، فيجب أن يكون الحكم متحقّقاً[٦] و موجوداً في الأزل، لأنّ وجود الصّفة بدون وجود الموصوف محالٌ، لأنّ الصّفة نعتٌ للموصوف، و لها علاقةٌ[٧] افتقاريّةٌ[٨] إلى الموصوف، فيكون مفتقرةً إلى الموصوف و محتاجةً

١. مج ٨: ـ و وقتٍ ٢. دا ٣، مج ٨: ـ النّاطقة ٣. مج ٨: فإن؛ دا ٣: فإذن
٤. دا ٣، مج ٩: ـ للواقع و ٥. دا ٣: عقل الكلّ ٦. دا ٣: محقّقاً
٧. مج ٩: علة ٨. مج ٨: اعتباريّة

إليه في التّحصّل. و وجود المحتاج بدون وجود[١] المحتاج إليه محالٌ، و إلّا يلزم أن لا[٢] يكون المحتاج محتاجاً و لا المحتاج إليه، محتاجاً إليه؛ فيلزم الخلف. فظهر أنّ أزليّة صدق الحكم لا يتصوّر بدون أزليّة الحكم و تحقّق الحكم في الأزل.

و ظهر أيضاً أنّ الأحكام الصّادقة اليقينيّة الّتي تحدث في أذهاننا و لا يكون تلك الأحكام الصّادقة متعلّقةً بزمان و مكانٍ و وضعٍ و حيّزٍ مثل قولنا: «الموجبة الكلّيّة تنعكس الى موجبة جزئيّة» و «السّالبة الكلّيّة تنعكس كنفسها»،[٣] لا يصحّ أن يقال: إنّ صدق تلك الأحكام الحادثة أزليّةٌ؛ لأنّ حدوث الموصوف مستلزمٌ لحدوث الصّفة و بالجملة الصّفة تابعةٌ لموصوفها في الحدوث و الأزليّة لأنّ الصّفة لا يجوز وجودها مفارقةً عن موصوفها.

فكيف يتصوّر كون الموصوف موجوداً حادثاً و صفته متحقّقةٌ في الأزل؟ فالقول[٤] بأنّ الأحكام الحادثة في أذهاننا أمورٌ صادقة[٥] حادثةٌ و صفاتها و هي صدقها أزليّة متحقّقة في الأزل، بأنّ الأحكام الحادثة في أذهاننا أمورٌ حادثةٌ و صفاتها و هي صدقها أزليّة متحقّقة في الأزل، قولٌ[٦] بلا رويّة و باطلٌ بلا مرية.

[دخلٌ و دفعٌ]

فإن قيل: «إمكان الممكن بالذّات أزليٌّ كما اشتهر من أنّ إمكان الممكن بالذّات الحادث الموجود بعد أن كان معدوماً في الأزل، أزليٌّ مع أنّ الإمكان وصفٌ للممكن بالذّات فيكون الوصف أزليّاً متحقّقاً في الأزل، و لا يكون الموصوف متحقّقاً فيه، لأنّ إمكان الممكن بالذّات لو لم يكن ثابتاً له في الأزل، يلزم انقلاب المهيّة، لأنّ الموادّ منحصرةٌ في الثّلثة، فإذا لم يكن الإمكان بالذّات ثابتاً لأمرٍ في الأزل، يلزم أن لا يكون ذلك الأمر ممكناً بالذّات. و إذا لم يكن ممكناً بالذّات، يلزم أن يكون واجباً[٧] بالذّات أو ممتنعاً بالذّات؛ لأنّ كلّ أمرٍ[٨] لا يخلو من[٩] أحدٍ من[١٠] الموادّ الثّلث. و إذا كان واجباً بالذّات أو ممتنعاً بالذّات، يلزم أن يكون ما فرض أنّه

---

١. مج ٨: ~ وجود ٢. مج ٨: ~ لا ٣. مج ٨: ~ ـ السّالبة الكلّية... كنفسها ـ
٤. دا ٣: ~ فالقول ٥. دا ٣: ~ صادقة ٦. مج ٩: ~ «و صفاتها و هي صدقها... في الأزل قولٌ»
٧. مج ٩: ~ «و إذا لم يكن ممكناً... يكون واجباً»
٨. مج ٨، دا ٣: أمراً؛ مج ٩: أمراً ما ٩. مج ٨: عن ١٠. مج ٨: ~ من

ممكنٌ بالذّات، واجباً بالذّات فيلزم الانقلاب و الخلف معاً. فثبت أنّه لابدّ أن يكون إمكان الممكن بالذّات، ثابتاً له في الأزل و إلّا يلزم المحال على ما عرفت مفصّلاً.

قلت: تحقيق المقام أن يقال: لا يخلو من أن يكون الإمكان الذّاتی صفةً وجوديّةً ثابتةً للممكن بالذّات سواءٌ كانت صفةً انضماميّةً أو صفةً انتزاعيّةً أو لا يكون كذلك، بل يكون الإمكان الذّاتي عبارةً عن سلب ضرورة الوجود و العدم بالنّظر إلى الذّات سلباً بسيطاً تحصيليّاً لا عدوليّاً. فإن كان صفةٌ وجوديّةٌ[1] ثابتةً للممكن بالذّات في الأزل، فيجب أن يكون موصوفها أيضاً موجوداً في الأزل؛[2] لأنك قد عرفت أنّ وجود الصّفة سواءٌ كانت انضماميّةً أوْ انتزاعيّةً، يجب أن يكون مع وجود الموصوف و يمتنع بدون وجود الموصوف.[3]

و إن كان عبارةً عن سلب ضرورة الوجود و العدم بالنّظر إلى الذّات سلباً بسيطاً تحصيليّاً، فيكون الإمكان الذّاتيّ حينئذٍ راجعاً إلى السّالبة لتحقيق[4] البسيطة لأنّ العقل مثلاً ممكنٌ بالذّات، يرجع إلى أنّه ليس بضروريّ الوجود و العدم بالنّظر إلى الذّات فيكون ايجابه يرجع[5] إلى السّالبة البسيطة. و قد عرفت أنّ السّالبة البسيطة لا يقتضي وجود الموضوع.[6] فيصحّ أن يكون إمكان الممكن بالذّات على هذا التّقدير أزليّاً لأنّه يرجع مآله إلى كون العدم أزليّاً. و لا فساد في ذلك.

[وجوه تصوّر ضرورة الوجود و العدم بالنّظر إلى ذات الممكن بالذّات]

لأنّ انتفاء ضرورة الوجود و العدم بالنّظر إلى ذات[7] الممكن بالذّات، يتصوّر من وجهين:

[الوجه الأوّل]

أحدهما: انتفاء ضرورة الوجود[8] و العدم بالنّظر إلى الذّات حين وجود الممكن بالذّات؛

و [الوجه الثّاني]

ثانيهما: انتفاء ضرورة الوجود و العدم بالنّظر إلى الذّات حين عدم الممكن بالذّات. لأنّ

---

١. مج ٩: وجود ٢. مج ٨: ~موجوداً في الأزل
٣. مج ٨: ~و يمتنع بدون وجود الموصوف ٤. مج ٨: ~لتحقيق
٥. دا ٣، مج ٨: «ايجابه يرجع»: المآل ٦. مج ٨: الموصوف، نسخه بدل: الموضوع
٧. مج ٩: ~ذات ٨. مج ٩: الوجوب

الأمر المعدوم حين العدم لا يثبت له شيءٌ أصلاً و يكون جميع الأشياء مسلوبةً عنه حتّى الذّات و الذّاتيّات[۱] على ما عرفت مراراً. فيجوز أن يكون انتفاء ضرورة الوجود و العدم بالنّظر إلى ذات الممكن بالذّات بانتفاء ذات الممكن في الأزل على ما عرفت في تحقيق السّالبة، فلا فساد حينئذٍ في كون إمكان الممكن[۲] بالذّات أزليّاً؛ لأنّ أزليّة[۳] الإمكان على هذا التّقدير يجتمع مع عدم ذات الممكن بالذّات[٤] بانتفاء ذات الممكن في الأزل،[٥] حتّى يلزم تعدّد القدماء و قدم ما سوى اللّه تعالى.[٦] فلا يلزم فسادٌ أصلاً.

فظهر ممّا حقّقنا: أنّ القول بأنّ أزليّة الإمكان لا يستلزم وجود الممكن في الأزل لا يصحّ على إطلاقه، بل إنّما يكون ذلك صحيحاً إذا كان الإمكان بالذّات عبارةً عن سلب ضرورة الوجود و العدم بالنّظر إلى الذّات سلباً بسيطاً تحصيليّاً و لا يكون عبارةً عن[۷] صفةٍ موجودةٍ قائمةٍ بالممكن بالذّات كالسّواد و البياض بالقياس إلى الجسم، و لا عن صفةٍ وجوديّةٍ انتزاعيّةٍ من الممكن بالذّات كالوحدة و الكثرة.

لأنّ الصّفة الانتزاعيّة و إن لم يكن موجودةً بنفسها، لكن يجب أن يكون منشأ انتزاعها موجوداً، فلو كان الإمكان صفةً وجوديّةً[۸] للممكن بالذّات في الأزل، سواءٌ كانت صفةً وجوديّةً انضماميّةً كالسّواد و البياض أو صفةً انتزاعيّةً كالوحدة و الكثرة، يلزم أن يكون الممكن بالذّات موجوداً في الأزل. فأزليّة الإمكان تستلزم أزليّة وجود الممكن بالذّات على تقديرٍ و لا تستلزم على تقديرٍ آخر على ما عرفت مفصّلاً.

و لا شكّ أنّ صدق الحكم صفةٌ وجوديّةٌ انتزاعيّةٌ ثابتةٌ للحكم. فلو كان صدق الحكم أزليّاً، يلزم أن يكون الحكم أيضاً أزليّاً متحقّقاً في الأزل. و لا يصحّ أن يكون الحكم حادثاً في ذهنٍ من الأذهان و صدقه ثابتاً في الأزل على ما عرفت مشروحاً.

و القول بأنّه إذا تحقّق قيام زيدٍ في الزّمان الماضي فقط، فنحكم بصدق هذا الحكم دائماً.

---

۱. دا ۳، مج ۸: ~ «حتّى الذّات و الذّاتيات»
۲. مج ۸: ~ الممكن
۳. مج ۹: ~ أزليّة
٤. مج ۸: ~ بانتفاء ذات الممكن... عدم ذات الممكن بالذّات
٥. دا ۳:+ على ما عرفت في تحقيق السّالبة... الممكن بالذّات في الأزل
٦. مج ۸: ~ تعالى
۷. مج ۸: + سلب ضرورة الوجود و العدم
۸. مج ۸: وجود

فتحقّق ذلك الحكم لا يكون دائماً بل[١] في الزّمان الماضي فقط.[٢] و كون صدقه دائماً، قول حقّ لكن[٣] لا ربط له بما[٤] نحن فيه. لأنّ كلامنا في أنّه لا يجوز أن يكون صدق حكمٍ من الأحكام الحادثة في أذهاننا الحادثة أزليّاً على ما عرفت مشروحاً و كما أنّ قيام زيدٍ حدث في الزّمان الماضي، كذلك حدث صدق قيام زيد أيضاً في الزّمان الماضي لأنّ صدق «زيدٌ قائمٌ» موقوفٌ على تحقّق قيام زيد في الخارج. لكن دوام الصّدق لا يستلزم وجودالحكم وجوداً دائميّاً غير منقطعٍ. لأنّ صدق الحكم دائماً موقوفٌ على وجود الحكم و تحقّقه بالفعل في الجملة سواءٌ كان وجود الحكم بالفعل وجوداً[٥] دائماً أو منقطعاً. لأنّ صدق الحكم بالفعل موقوفٌ على وجود الحكم بالفعل و تحقّقه في الواقع و لا يكون[٦] موقوفاً على دوام وجود[٧] الحكم و عدم انقطاع ذلك الوجود كما يظهر بأدنى تأمّل.

فإذا تحقّق بالفعل[٨] حكمٌ في صدق الواقع، فتحقّقه فيه بالفعل يكون كافياً في حصول المطابقة بالفعل. و إذا تحقّقت المطابقة بالفعل، يحصل صدق الحكم دائماً. سواءٌ كان وجود الحكم بالفعل وجوداً دائميّاً أو وجوداً منقطعاً و بالجملة صدق الحكم بالفعل تابعٌ لوجود الحكم بالفعل. فإن كان وجود الحكم بالفعل أزليّاً، يكون صدق الحكم أيضاً أزليّاً و إن كان وجود الحكم بالفعل، حادثاً يكون صدقه أيضاً حادثاً. لأنّ صدق الحكم صفةٌ للحكم.

و لا يصحّ أن يكون الموصوف حادثاً، و يكون صفته ـ سواءٌ كانت صفةً انضماميّةً أو انتزاعيّةً ـ أمراً أزليّاً ثابتاً في الأزل[٩] للموصوف الحادث على ما عرفت مراراً.

فإذا حكم حاكمٌ على «الواحد» بأنّه نصف الإثنين، فلا يخلو من أن يكون وجود ذلك الحكم بالفعل، قديماً أزليّاً أو حادثاً غير أزليّ.

فإذا[١٠] كان قديماً أزليّاً، يكون صدقه أيضاً قديماً أزليّاً. و إن كان حادثاً، كان صدقه أيضاً[١١] حادثاً على ما عرفت مشروحاً مراراً.

و كون الحكم الّذي في «الواحد نصف الإثنين» غير مقيّدٍ بزمانٍ و مكانٍ و وقتٍ و حيّزٍ و

---

١. مج ٨، دا ٣: ~ بل
٢. مج ٩: فقد
٣. مج ٩: + و
٤. مج ٨: فيما
٥. دا ٣: ~ وجوداً
٦. دا ٣: ~ يكون
٧. مج ٨، دا ٣: ~ وجود
٨. مج ٨، دا ٣: ~ بالفعل
٩. مج ٨، دا ٣: ~ في الأزل
١٠. مج ٨: فإن
١١. مج ٩: ~ «قديماً أزلياً و إن كان حادثاً كان صدقه أيضاً»

وضعٍ، لا يستلزم كونه أزليّاً أو كون صدقه أزليّاً. لأنّا نحكم أحكاماً كثيرةً[۱] حادثةً كلّيّةً غير مقيّدةٍ بزمانٍ و مكانٍ و وقتٍ و حيّزٍ و وضعٍ. مثل قولنا: «كلّ[۲] موجبة كلّيّة تنعكس الى موجبةٍ جزئيّةٍ» و «كلّ سالبةٍ كلّيّةٍ تنعكس كنفسها.»[۳]

و كلّ معلول الوجود لا يوجد بذاته مع قطع النّظر عن كلّ ما عدا ذاته. بل يجب أن يكون وجوده بجاعلٍ[٤] خارجٍ عن ذاته و غيرها من الأحكام الّتي تحدث وجودها في أذهاننا، و لا يكون وجود تلك الأحكام متعلّقاً بزمان و مكانٍ و وقتٍ و حيّزٍ و وضعٍ. لأنّ الحدوث لا يكون منحصراً على الحدوث الزّماني؛ لأنّ الحدوث قد يكون دهريّاً[٤۲] أيضاً. فإنّ الحدوث عند الحكماء القائلين بحدوث العالم، لا يكون حدوثاً زمانياً؛ بل يكون حدوثاً دهريّاً على ما بيّنّا في رسالتنا المعمولة في *حدوث العالم*.[٤۳]

و أيضاً النّفوس النّاطقه الإنسانيّة حادثةٌ عند حدوث البدن و يكون وجودها في أنفسها حادثاً عند حدوث البدن و لا يكون أزليّاً كما هو التّحقيق.

و ليس حدوثها حدوثاً زمانيّاً بل يكون حدوثاً دهريّاً، لأنّ النفس النّاطقة من المجرّدات و ليس الوجود في نفسه للجوهر المجرّد متعلّقاً بزمانٍ و مكانٍ و وقتٍ و حيّزٍ و وضعٍ؛ لأنّ الجوهر المجرّد باعتبار وجوده في نفسه لا يكون متعلّقاً بزمانٍ و مكانٍ و وقتٍ و وضعٍ و حيّزٍ.

و إذا كان الوجود في نفسه للجوهر المجرّد حادثاً، يلزم أن يكون حدوثه حدوثاً دهريّاً لا زمانيّاً. و أيضاً الكلّي الطّبيعي موجودٌ في الخارج بحكم البرهان العقلي، و كلّ كلّيٍ طبيعيٍّ داخلٌ في المجرّدات.

فإذا كان الوجود في نفسه للكلّيّ الطّبيعي حادثاً، يلزم أن يكون حدوثه حدوثاً دهريّاً لا زمانيّاً.

و بالجمله كما أنّ الحوادث الزّمانيّة كثيرةٌ، كذلك الحوادث الدّهريّة أيضاً كثيرةٌ. فلا يكون الحادث منحصراً على الحادث الزّماني على ما عرفت مشروحاً.[٥][٤٤]

۱. مج ۸، دا ۳: ~ كثيرة
۲. مج ۸، دا ۳: ~ كلّ
۳. مج ۸: ~ و كلّ سالبةٍ كليّة... كنفسها
٤. مج ۸: + و غير ذلك
٥. دا ۳: + س م ش دام ظلّه؛ مج ۹: + تمّت الرّسالة من أفضل المتأخّرين شمسا الجيلاني طاب ثراه على رسالة إثبات العقل للمحقّق الطّوسي.